



**Evaluating Political and Institutional Reforms in Iraq After the October 2019  
Protests**

<sup>1</sup> **Dr. Dilkhwaz Ismail Aziz**<sup>2</sup> **Assistant Lecturer Juna Subhi Jamil**

<sup>1</sup> **College of Political Science – Department of Political Systems and Public  
Policy – Salahaddin University – Erbil**

**Abstract:**

In October 2019, Iraq witnessed large-scale protests led mainly by young people expressing their discontent with escalating corruption, poor public services, lack of social justice, and high unemployment rates. These protests reflected a deep crisis in the relationship between the state and society, prompting the political system to attempt to contain the situation by adopting a series of reform measures, including the resignation of the government, amendments to the electoral law, restructuring of the Independent High Electoral Commission, and the launch of several anti-corruption initiatives. The study adopts a descriptive-analytical approach, building on a theoretical framework that explains the concepts of protest, political reform, and institutional reform, and then using this framework to analyze the events of the October 2019 protests and to evaluate the reform policies that followed them. The analysis relies on constitutional and legal texts, official reports, and specialized academic studies.

**1: Email:**

[dlxwaz.azzez@su.edu.krd](mailto:dlxwaz.azzez@su.edu.krd)

**2: Email:**

[juna.jameel@su.edu.krd](mailto:juna.jameel@su.edu.krd)

**DOI**

<https://doi.org/10.37651/aujlp.2026.168497.1710>

**Submitted:** 24/1/2025

**Accepted:** 10/2/2025

**Published:** 1/06/2026

**Keywords:**

Protests

Political Reform

Institutional Reform

Causes of Protest

Iraq.

©Authors, 2026, College of Law  
University of Anbar. This is an open-  
access article under the CC BY 4.0  
license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



## تقييم الاصلاحات السياسية والمؤسسية في العراق بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩ ١ د. دلخواز اسماعيل عزيز<sup>٢</sup> م.م. جونا صبحي جميل

<sup>١</sup> كلية العلوم السياسية – قسم النظم السياسية والسياسة العامة-جامعة صلاح الدين-أربيل

### الملخص:

شهد العراق في أكتوبر ٢٠١٩ موجة احتجاجات واسعة النطاق قادها الشباب، للتعبير عن استيائهم من تفاقم الفساد وسوء الخدمات وغياب العدالة الاجتماعية، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة. جسدت هذه الاحتجاجات أزمة عميقة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما دفع النظام السياسي لمحاولة احتواء الموقف عبر تبني سلسلة من الخطوات الإصلاحية. شملت تلك الخطوات استقالة الحكومة، تعديل قانون الانتخابات، إعادة تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وإطلاق مبادرات لمحاربة الفساد. تستند هذه الدراسة إلى منهج وصفي-تحليلي، حيث تعتمد على إطار نظري يشرح مفاهيم الاحتجاج والإصلاح السياسي والإصلاح المؤسسي، ومن ثم توظيف هذا الإطار لتحليل أحداث احتجاجات أكتوبر ٢٠١٩ وتقييم السياسات الإصلاحية التي أعقبتها. ويستند التحليل إلى النصوص الدستورية والقانونية، والتقارير الرسمية، إلى جانب الدراسات الأكاديمية المتخصصة. وتظهر النتائج أن هذه الإصلاحات، ورغم أهميتها كنقطة انطلاق لكسر الجمود السياسي وإدخال بعض التعديلات الإجرائية، إلا أنها بقيت محدودة ولم تنجح في إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي وآلية عمل مؤسساته. يعود ذلك بشكل أساسي إلى استمرار هيمنة نظام المحاصصة الحزبية والطائفية، عدم وجود إرادة سياسية حقيقية للإصلاح، انتشار شبكات الفساد، وضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في فرض المساءلة وسيادة القانون. كل هذا يبرز الحاجة الملحة إلى اتباع مقاربة إصلاحية متكاملة تعيد صياغة العقد الاجتماعي والسياسي على أسس ترتكز إلى المواطنة والكفاءة والشفافية، مع التأكيد على حصر السلاح بيد الدولة. مثل هذه المقاربة ستكون مفتاحاً لتلبية المطالب المركزية لاحتجاجات أكتوبر واستعادة الثقة المفقودة بين المواطن والدولة.

### الكلمات المفتاحية:

احتجاجات، إصلاح سياسي، إصلاح مؤسسي، أسباب الاحتجاج، العراق.

## المقدمة

تُعدّ الاحتجاجات الشعبية من أهم أدوات التعبير السياسي في المجتمعات المعاصرة، إذ تلجأ إليها الفئات الاجتماعية لرفض الأوضاع الاقتصادية والسياسية القائمة والمطالبة بالإصلاح، خصوصاً في السياقات التي تعاني من ضعف الأداء المؤسسي واختلال التمثيل والمساءلة. وتعكس هذه الاحتجاجات فجوة متزايدة بين الدولة والمجتمع، وتفرض ضغوطاً على النظام السياسي تدفعها إلى تبني إصلاحات تختلف في عمقها وفعاليتها بحسب طبيعة النظام وقدرته على الاستجابة للمطالب المجتمعية.

في هذا السياق، شهد العراق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية، جاءت نتيجة تفاقم الفساد، والتدهور الاقتصادي وتدني الخدمات وفشل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في تلبية تطلعات المواطنين، وكان الشباب في طليعة هذه الحركة الاحتجاجية ومطالبها بإصلاحات سياسية ومؤسسية جذرية. واستجابةً لهذه الضغوط، أُقرّت جملة من الإجراءات الإصلاحية شملت تعديل قانون الانتخابات، وتغيير الحكومة، وإعادة تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وإطلاق مبادرات لمكافحة الفساد وإصلاح بعض جوانب المنظومتين القضائية والأمنية. غير أنّ تقييم هذه الإجراءات يكشف عن استمرار الجدل حول قدرتها على إحداث تغيير حقيقي في بنية النظام السياسي، في ظل بقاء نظام المحاصصة، وتغلغل الفساد، وضعف استقلال المؤسسات الرقابية والقضائية. ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى بناء إطار مفاهيمي لمفاهيم الاحتجاج والإصلاح السياسي والإصلاح المؤسسي، وتحليل أسباب احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق، ثم تقويم السياسات الإصلاحية التي أعقبتها، وبيان أبرز العوائق التي حدّت من فعاليتها. يعتمد هذا البحث في تفسير احتجاجات تشرين ٢٠١٩ على مقاربتين من نظرية الحركات الاجتماعية: نظرية الفرصة السياسية التي تفسّر اندلاع الحراك في ظل الفرص والقيود التي يفرضها النظام والأزمات البنيوية المتراكمة، والمقاربة الثقافية/نظرية الهوية الجمعية التي تحلّل تشكّل هوية وطنية احتجاجية ودور الشباب في صياغة الرموز والشعارات وتجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية.

**أولاً: أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على أثر الإصلاحات السياسية والمؤسسية في العراق بعد عام ٢٠١٩ في استقرار النظام السياسي وكفاءة مؤسساته. كما تسعى إلى تقديم مؤشرات عملية يمكن أن تُفيد صانعي القرار في تعزيز فعالية الإصلاحات المستقبلية، وتحقيق نتائج ملموسة تسهم في تحسين الأداء المؤسسي واستعادة ثقة المواطنين بالنظام السياسي.

ثانياً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل مفهومي الاحتجاج والإصلاح السياسي والمؤسساتي، وبناء إطار نظري منظم لهما.
٢. توضيح الأسباب والدوافع المتنوعة التي أدت إلى اندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية في العراق خلال عام 2019.

٣. تقييم فعالية الإصلاحات التي أُطلقت بعد احتجاجات ٢٠١٩ من حيث تحقيق الأهداف المعلنة وانعكاساتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي.
٤. تحديد أبرز التحديات والعوائق التي واجهت تنفيذ الإصلاحات، وبيان أثرها في النتائج المتحققة.
٥. اقتراح توصيات عملية لتعزيز مسار الإصلاحات المستقبلية في العراق استناداً إلى نتائج الدراسة.

ثالثاً: إشكالية الدراسة: تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. ما الأسباب الرئيسية والمتنوعة التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات في العراق عام ٢٠١٩؟
٢. هل أسهمت هذه الإصلاحات في إحداث تغيير ملموس في بنية النظام السياسي وآليات عمله؟
٣. ما أبرز التحديات التي أعاقَت تنفيذ الإصلاحات بصورة كاملة؟
٤. إلى أي مدى انعكست الإصلاحات على طبيعة العلاقة بين المواطنين والحكومة؟
٥. وهل كانت الإصلاحات كافية لضمان استمرارية التغيير الإيجابي وتجنب العودة إلى الظروف التي اشعلت الاحتجاجات؟

رابعاً: فرضية الدراسة: تفترض هذه الدراسة أن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي نُفذت بعد احتجاجات ٢٠١٩ قد أحدثت بعض التغييرات الملموسة، لكنها لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار الكامل والرضا الشعبي؛ بسبب استمرار التحديات الهيكلية وضعف البنى المؤسسية وتضارب المصالح السياسية.

خامساً: منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي من خلال تحليل مضمون البيانات والمعلومات المتاحة، ومراجعة الدراسات والتقارير الأكاديمية ذات الصلة، وصولاً إلى استنتاجات علمية مدعومة بالأدلة حول موضوع الدراسة.

سادساً: الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب متفرقة من موضوع هذه الدراسة، ونُشرت ضمن كتب ومجلات علمية محكمة؛ سنستعرض أبرزها لتبيين موقع هذه الدراسة من الإنتاج العلمي السابق، وما تضيفه من إسهام معرفي جديد.

الدراسة الأولى: جبار حردان سلمان، بعنوان "تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٨: دراسة تحليلية"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، المجلد (٢٠٢٣)، العدد (٩٢)، ٢٠٢٣، ص. ٣٨٣-٤١٠. تناولت هذه الدراسة أبرز الإشكاليات البنوية التي

تواجه النظام السياسي في العراق، مثل استمرار المحاصصة الحزبية والطائفية، وتغول الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، وتأثير هذه العوامل في إعاقة مسارات الإصلاح السياسي، وخلصت إلى أنّ غياب الإرادة السياسية وتضارب مصالح النخب يُفرغان أي مسعى إصلاحية من محتواه البناء. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في كونها توفر إطاراً تحليلياً لفهم البيئة السياسية التي تحرّكت ضمنها إصلاحات ما بعد احتجاجات تشرين، بينما تذهب هذه الدراسة الحالية خطوة أبعد نحو تقييم تلك الإصلاحات نفسها من حيث فعاليتها في الاستجابة لمطالب الحراك وإحداث تغيير في البنية المؤسسية.

**الدراسة الثانية:** فارس كمال نظمي ومازن حاتم، بعنوان احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق من منظور المشاركين فيها: دراسة ميدانية في فينومينولوجيا الاحتجاج المقاوم لعنف السلطة، الصادرة عن مركز البيان للدراسات والتخطيط – بغداد، ٢٠٢٢، ص.ص ٦-١٤٥. هدفت هذه الدراسة إلى فهم إدراكات المحتجين الذاتية وسلوكهم الجمعي خلال احتجاجات تشرين، من خلال توظيف المنهج الفينومينولوجي (الظاهراتي) ومقاربة كمية ونوعية، عبر استبانة ميدانية شملت عينة من (١٠٢٠) محتجاً في ساحة التحرير ببغداد خلال المدة من ٢٥ تشرين الأول إلى ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٩. اختبرت الدراسة أربع فرضيات تتعلق بجذور الحراك، وأهدافه، وهويته الوطنية، ودوافعه النفسية والاجتماعية، وأظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المحتجين هم من فئة الشباب ذوي التحصيل العلمي الجيد، ويعانون من حرمان اقتصادي واجتماعي مركّب، كما أكدت أن الحراك تميّز بنزعة وطنية ومساواتية عابرة للطوائف، وطالب بإسقاط النظام بدلاً من إصلاحه، مع تبني السلمية كخيار استراتيجي لتمييز الضحية عن السلطة القمعية. وتُعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً لفهم البيئة الاجتماعية والسياسية المصاحبة لاحتجاجات تشرين، إلا أنها انصبّت على تحليل ديناميات الحراك وهويته من منظور المشاركين، دون الانتقال إلى مرحلة ما بعد الاحتجاجات لتقييم الإصلاحات التي استجابت بها السلطة لمطالب هؤلاء المحتجين.

**الدراسة الثالثة:** سري حسين خضر و أ.م. د. ناصر زين العابدين أحمد، بعنوان أسباب حراك تشرين ٢٠١٩ في العراق، الصادرة عن كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت، منشورة في مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (٢٦)، سنة ٢٠٢١، ص.ص ٢٣١-٢٥٩. تناولت هذه الدراسة الأسباب الجوهرية التي أدت إلى اندلاع احتجاجات تشرين، باعتبارها ظاهرة اجتماعية-سياسية تعكس تصاعد السخط الشعبي تجاه النظام السياسي القائم. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي، واستعرضت نظريات تفسير الحركات الاجتماعية كنظرية السلوك الجمعي ونظرية تعبئة الموارد، وصنّفت الأسباب إلى: أسباب سياسية مثل المحاصصة الطائفية والفساد، وأسباب اقتصادية مثل البطالة واتساع الفقر، وأسباب اجتماعية كضعف العدالة وتآكل الهوية الوطنية، وخلصت إلى أن حراك تشرين يمثل لحظة تحوّل تاريخي ودرجة عالية من الوعي السياسي، خاصة لدى فئة الشباب. وتُعد هذه الدراسة مرجعاً تأسيسياً لفهم الظروف البنيوية والسياسية التي سبقت مرحلة الإصلاحات، غير أنها توقفت عند تحليل دوافع الحراك وأسبابه من دون أن تمتدّ إلى دراسة الإجراءات الإصلاحية التي أعقبت الاحتجاجات أو تقويم نتائجها على صعيد النظام السياسي والمؤسساتي.

ومع أهمية هذه الدراسات السابقة وغيرها التي تناولت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق من حيث أسبابها، وخصائصها الاجتماعية، وآثارها السياسية المحتملة، فإنها

انصبّت في معظمها على تحليل مرحلة الحراك الاحتجاجي وظروف نشأته وسلوك المشاركين فيه، دون أن تُجري تقييمًا تفصيليًا للإصلاحات السياسية والمؤسسية التي أُقرّت بعد تلك الاحتجاجات ومدى فعاليتها البنوية. ومن هنا تأتي خصوصية هذه الدراسة التي تسعى إلى مناقشة مدى فاعلية الإصلاحات السياسية والمؤسسية في العراق بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩، مستندةً إلى ما توصلت إليه تلك الدراسات في تأطير المرحلة التمهيدية، ومتجهةً إلى معالجة النقص البحثي في مرحلة ما بعد الاحتجاجات من خلال تحليل الإجراءات التي اتُخذت، وتقييم مستوى استجابة النظام السياسي، وقياس مدى فاعلية تلك الإصلاحات في تحقيق مطالب الحراك واستعادة ثقة المواطنين.

**سابعاً: هيكلية الدراسة:** تتكوّن هذه الدراسة من بحثين رئيسيين، على النحو الآتي:

### **المبحث الأول: الإطار العام للدراسة**

المطلب الأول: مفهوم الاحتجاج

المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي والمؤسسي

**المبحث الثاني: الاحتجاجات في العراق عام ٢٠١٩: دراسة وتحليل السياسات**

**الإصلاحية**

المطلب الأول: أسباب احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق

المطلب الثاني: تقييم السياسات الإصلاحية بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق

## **I. المبحث الأول**

### **الإطار العام للدراسة**

يمثّل هذا المبحث مدخلاً مفاهيمياً ونظرياً لفهم المفاهيم المحورية المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تشمل: الاحتجاج، والإصلاح السياسي، والإصلاح المؤسسي، نظراً لما تشكّله من أدوات تحليلية لفهم ديناميكيات التغيير في النظم السياسية.

### **I.أ. المطلب الأول**

#### **مفهوم الاحتجاج**

تُعدّ الحركات الاحتجاجية ظواهر قديمة عرفتْها المجتمعات البشرية منذ العصور الأولى، إلا أن استخدامها كمفهوم نظري منظم بدأ حديثاً نسبياً. وقد برز هذا المفهوم لأول مرة من قبل العالم الألماني (لورنس فونشتاين-Lorenz von Stei) عام ١٨٥٠، في كتابه حول تاريخ الحركات الاجتماعية في فرنسا، حيث اعتبر الاحتجاج أداة للتغيير الاجتماعي وإعادة البناء داخل المجتمع<sup>(١)</sup>.

(١) د. خالد صلاح حنفي محمود، "السلوك الاحتجاجي لطلبة الجامعات العربية: دراسة نقدية"، مجلة العلوم التربوية، القاهرة، الجزء الأول، المجلد (٢٩)، العدد (٤)، (٢٠٢١): ص ٥٦٨.

يحمل مصطلح الاحتجاج دلالات متداخلة مع مفاهيم قريبة مثل الثورة والانتفاضة والحراك الشعبي، ويُقصد به في هذا السياق جملة الجهود الجماعية المنظمة التي يبذلها أفراد أو جماعات يشتركون في أهداف ومطالب محددة، ويعبئون الجماهير للتعبير عنها في الفضاءات العامة بصورة سلمية ومنضبطة غالباً، مع قابلية تحوّل هذا الفعل في ظروف معينة إلى حركة ثورية أو تمرد يسعى إلى تغيير جذري في الواقع القائم<sup>(١)</sup>. تعدد النظريات التي حاولت تفسر ظاهرة الاحتجاج، مما يعكس طبيعتها المعقدة والمتعددة الأبعاد:

**أولاً: نظرية الحرمان النسبي**، ترى ان الاحتجاج يعود إلى شعور الأفراد أو الجماعات بوجود فجوة بين ما يطمحون إليه وما يُتاح لهم فعلياً. وقد طوّر عالم السياسة الأمريكي (جون ديفيز- John Davies) نموذجاً شهيراً سنة ١٩٦٢ يُعرف بمنحنى J، ربط فيه بين صعود مستوى التطلعات نتيجة تحسن نسبي، ثم تراجع مفاجئ في الظروف الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى تزايد مشاعر الغضب، ما يحقّق السلوك الثوري أو الاحتجاجي<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً: نظرية تعبئة الموارد**، يُعد كل من (جون مكارثي- John McCarthy) و (ماير زاليد- Mayer Zald) من أبرز منظّري علم الاجتماع في الولايات المتحدة، وهما مؤسسا نظرية تعبئة الموارد، التي تفسّر الاحتجاج بوصفه فعلاً عقلانياً منظّماً، لا يرتبط فقط بالدوافع، بل بمدى قدرة الجماعة على حشد الموارد التنظيمية والمالية والبشرية والإعلامية لدعم حركتها، تكمن أهميتها في تحويل أشكال الاحتجاج العشوائي إلى حركة اجتماعية سياسية مؤطرة ومؤثرة.

**ثالثاً: نظرية الفرص السياسية**، تطورت في سياق علم الاجتماع السياسي الأمريكي منذ السبعينيات على يد العالم السياسي الأمريكي سيدني تارو (Sidney Tarrow)، و عالم الاجتماع أمريكي تشارلز تيلي (Charles Tilly)، تنطلق النظرية من فرضية أن طبيعة عمل الحركات الاجتماعية محكومة بالبنى السياسية السائدة، بما في ذلك القدرة القمعية للدولة، متانة التحالفات الحاكمة أو المعارضة، وقدرة الحركة على بناء رصيدها السياسي عبر خطابها واستراتيجيات التعبئة. تساهم هذه البنى إما في تطوير التعبئة الاحتجاجية، أو في الحد من انطلاقها<sup>(٣)</sup>.

(١) د. حمزة خليفة و د. سمير باره، "الحركات الاحتجاجية ولأثرها على تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر- تونس-البحرين)"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد (١٣)، العدد (٢)، (٢٠٢٢): ص ٢٧٨.

(٢) سيسيل بيشو و أوليفيه فيليول و ليليان ماتيو، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة: عمر الشافعي، (دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ط ١، ٢٠١٧)، ص ٢٧.

(٣) سيسيل بيشو و أوليفيه فيليول و ليليان ماتيو، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣-١٥٥. إسراء جمال رشاد عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي-دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، (نابلس-فلسطين: كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٧)، ص ٢٦- ٢٧.



رابعاً: **نظرية الهوية الجماعية**، تشير هذه النظرية إلى أن تشكيل هوية جماعية وخطاب احتجاجي رمزي فعال يعتبران عنصرين أساسيين في تعزيز التعبئة واستقطاب الأفراد ضمن الحركات الاجتماعية. وقد أوضح أستاذة علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا-إيرفاين فرانشيكا بوليتا (Francesca Polletta) ، وجيمس إم. جاسبر (James M. Jasper) ، العالم الاجتماعي الأمريكي المتخصص في علم النفس الاجتماعي والحركات، أن المفهوم يُستخدم في الأدبيات بمعنيين: عام ينطبق على سياقات وظواهر اجتماعية متنوعة، وضيق لتحليلات محددة. كما أشارا إلى أن الهوية الجماعية توفر بديلاً نظرياً عن الحوافز الفردية والعقلانية الأداتية، غير أن بعض التحليلات البنوية قللت من أهميتها، معتبرة إياها ثانوية مقارنة بمركزية الدولة والمؤسسات<sup>(١)</sup>.

خلاصة القول: تتكامل النظريات الأربع في تفسير ظاهرة الاحتجاج، إذ تبرز نظرية الحرمان النسبي البُعد النفسي المرتبط بالشعور بالظلم، فيما تُركّز نظرية تعبئة الموارد على القدرات التنظيمية. أما نظرية الفرص السياسية فتُبرز أهمية السياق السياسي وانفتاح النظام في حين تؤكد نظرية الهوية الجماعية على دور الانتماء الرمزي والسرديات الثقافية ويُظهر هذا التنوع أن فهم الاحتجاجات يستدعي مقاربة شاملة تُراعي الأبعاد النفسية والسياسية والتنظيمية والثقافية".

## I. ب. المطلب الثاني

### مفهوم الإصلاح السياسي والمؤسساتي

يتطلب الإصلاح، سواء في بُعد سياسي أو مؤسسي، توافر بيئة مناسبة وظروف موضوعية تُهيئ لانطلاقه بهدف تجاوز حالة الجمود السياسي والإداري. ويُعد هذا الإصلاح استجابةً للتحولات الداخلية، مثل الحركات الاحتجاجية، وكذلك للضغوط الخارجية الصادرة عن مؤسسات دولية كالبنك الدولي التي تربط تقديم الدعم بتنفيذ حزمة من الإصلاحات<sup>(٢)</sup>.

وتقوم العلاقة بين الإصلاح السياسي والإصلاح المؤسساتي على قدر عالٍ من التفاعل والتكامل؛ إذ يمثل الإصلاح السياسي المدخل الأساس لإعادة تشكيل النظام السياسي بما ينسجم مع متطلبات المشاركة الشعبية ويُعزّز مبادئ المساواة والشفافية، بينما تظل فعاليته مشروطةً بوجود مؤسسات قوية قادرة على تجسيده في الواقع العملي، على مستوى

(١) فرانشيكا بوليتا وجيمس م. جاسبر، "الهوية الجماعية والحركات الاجتماعية"، ترجمة: ثائر ديب، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة- قطر، المجلد (٩)، العدد (٣٣)، (٢٠٢٠): ص١٦٥-ص١٧٥.

(٢) د. محمد بوكماش، "الإصلاح السياسي: دراسة في المفهوم والغايات"، مجلة فيفري، جامعة عباس لغرور – كلية الحقوق والعلوم السياسية، خنشلة، الجزائر، المجلد ٥١، العدد (١)، (٢٠١٤): ص٥٣.



المؤسسات الرسمية وغير الرسمية<sup>(١)</sup>. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الإصلاحين السياسي والمؤسساتي بوصفهما عمليتين متكاملتين تتوحدان في الأهداف وتتنوعان في الأدوات والآليات التنفيذية، وذلك على النحو الآتي:

**أولاً: مفهوم الإصلاح السياسي،** تطرح بعض الاتجاهات الغربية في النظريات الحديثة، كما عند عالم السياسة الأمريكي صموئيل هنتنغتون (Samuel P. Huntington)، أن الإصلاح السياسي هو عملية تحوّل شامل تستهدف تحديث الدولة والمجتمع عبر إعادة تنظيم النظامين المالي والتشريعي، وتعزيز التصنيع والتطور الاقتصادي، وتطوير قطاعات التعليم والصحة ووسائل الاتصال، ونشر القيم الحديثة بدلاً من القيم التقليدية، وتوسيع دوائر الانتماء من القبيلة والعائلة إلى الأمة، واستبدال المحاباة بمعايير الكفاءة والطابع المؤسسي، إلى جانب السعي لتحقيق توزيع عادل للموارد المادية والرمزية. وينظر هنتنغتون إلى الإصلاح السياسي بوصفه ضرورة لضمان الاستقرار وتحقيق التنمية وبناء مؤسسات حديثة تتلاءم مع متطلبات العصر<sup>(٢)</sup>.

ورغم أهمية المنظور الذي قدّمه هنتنغتون في ربط الإصلاح السياسي بعمليات التحديث والتحول المجتمعي، فإن هذا الطرح يظل قاصراً عن استيعاب أبعاد المشاركة السياسية والحقوق الأساسية والمساءلة، وهي أبعاد تُعدّ جوهرية في المفاهيم المعاصرة للإصلاح السياسي. ومن هنا، يعرف أحد قواميس المصطلحات السياسية الإصلاح السياسي بأنه تحسين للنظام السياسي بهدف إزالة الفساد والاستبداد، بوصفه ركناً أساسياً لترسيخ الحكم الصالح، وتتجلى مظاهره في سيادة القانون، والشفافية، والمشاركة الشعبية في صنع القرار، والعدالة، وفعالية الأداء، وكفاءة الإدارة، والمحاسبة، والمساءلة، وتبني رؤية إستراتيجية شاملة. كما يشمل هذا الإصلاح تجديد الحياة السياسية وتصحيح مساراتها وصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن التوافق العام على الدستور، والفصل بين السلطات، وتحديد العلاقات فيما بينها. ويتقاطع هذا التصور مع ما أورده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحوكمة الديمقراطية، الذي يربط الإصلاح السياسي بتعزيز قيم المشاركة والشفافية والمساءلة، وبناء مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية فعالة وخاضعة لآليات رقابة متبادلة<sup>(٣)</sup>.

ويشير هذا التصور إلى أن الإصلاح السياسي لا يقتصر على البعد المؤسسي فحسب، بل يتضمن كذلك إعادة صياغة القيم السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية،

(١) محمد تركي بني سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، عمان-الأردن، المجلد (١٣)، العدد (٥)، (٢٠٠٧): ص ١٦١-١٧٦.

(٢) صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، (بيروت-لبنان: دار الساقي، ط١، ١٩٩٣)، ص ١٣٩.

(٣) ستار شدهان شياح الزهيري، "الإصلاحات السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية"، (أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥)، ص ٧.

وتطوير أدوات الاتصال والتعليم، بما يساهم في علمنة جوانب من الحياة العامة وعقلنة ممارسة السلطة السياسية، ضمن إطار يراعي خصوصية البنية السياسية والمجتمعية في كل دولة.<sup>(١)</sup>

**ثانياً: مفهوم الإصلاح المؤسسي،** يُعدّ الإصلاح المؤسسي عنصراً أساسياً في أي عملية إصلاح شامل، ويرتبط بمدى كفاءة المؤسسات في أداء وظائفها وتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع. وقد يكون الإصلاح استجابة لضغوط داخلية أو خارجية، ويشمل تحسين طريقة عمل المؤسسات، وإعادة بنائها على أسس قانونية وعلمية سليمة، تضمن الشفافية والفعالية. يشمل ذلك بناء المؤسسات الدستورية مثل الحكومة والبرلمان والقضاء، وكذلك دعم مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تحقيق التوازن بين سلطة الدولة واحتياجات المواطنين.<sup>(٢)</sup> وفي هذا السياق، تؤكد الأدبيات الدولية أن الإصلاح المؤسسي يشكل جزءاً جوهرياً من إستراتيجيات الحكم والتنمية، إذ يُنظر إليه بوصفه عملية لإعادة تعريف أدوار المؤسسات وقواعد عملها بما يعزز فاعلية السياسات العامة واستدامتها. وانطلاقاً من هذا الفهم، لا يقتصر الإصلاح المؤسسي على إعادة هيكلة المنظمات الرسمية فحسب، بل يتجسّد في مجموعة من العمليات المتداخلة الهادفة إلى تطوير أدائها وتحسين أساليب عملها بما يواكب متطلبات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.<sup>(٣)</sup>

الإصلاح المؤسسي يتضمن مجموعة من العمليات الهادفة إلى تطوير أداء المؤسسات الرسمية من خلال تحديث هياكلها، وآليات عملها، وقواعدها التنظيمية<sup>(٤)</sup>، وتذهب بعض الأدبيات المقارنة إلى اعتبار إصلاح الإدارة العامة أحد المداخل الرئيسة للإصلاح المؤسسي، من خلال التركيز على بناء إدارة عامة كفوءة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وقادرة على دعم أهداف الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة<sup>(٥)</sup>. بما يضمن تعزيز فعاليتها في الاستجابة لحاجات المجتمع. ويستند هذا الإصلاح إلى أسس تنظيمية وسلوكية تهدف إلى تحسين التنسيق بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، عبر تقنين السلوك المؤسسي وتكييفه مع المتغيرات المختلفة. وضرورة تبني معايير الجودة، وغرس القيم المؤسسية مثل العمل الجماعي والعدالة،

(١) د. رشيد عمارة ياس، م. مصطفى عثمان أحمد، "الإصلاح السياسي المنشود: دراسة نظرية"، *المجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد*، العدد (٥٥)، (٢٠٢٣): ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) د. دولوفان أسعد وآخرون، "دور سياسات الإصلاح المؤسسي وريادة الأعمال"، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، الكوفة*، المجلد (٢١)، العدد (١)، (٢٠٢٥): ص ٨٥٨.

(3) World Bank, *Reforming Public Institutions and Strengthening Governance: A World Bank Strategy* (Washington, DC: World Bank, 2000), 7–12.

(٤) د. دولوفان أسعد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٨.

(5) United Nations Development Programmer (UNDP), *Public Administration Reform: Practice Note* (New York: UNDP, 2004), 1–4.

وربط مخرجات المؤسسات العامة برضا المواطنين <sup>(١)</sup>. وفي هذا السياق يتناول مفهوم الإصلاح المؤسسي ثلاث زوايا رئيسية:

١. **المدخل السياسي:** يركّز على طبيعة عمل المؤسسات وأدوارها، ومدى انسجامها مع البنية الدستورية والنظام الديمقراطي، بما يحقق قدراً من المرونة والكفاءة في مواجهة التحديات والتحوّلات السياسية.

٢. **المدخل الإداري:** يهتم بتحسين آليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة، من خلال وضوح الأهداف، وحسن توظيف الموارد، والاعتماد على أساليب علمية وتنظيمية حديثة في التخطيط والتنفيذ والتقييم.

٣. **مدخل الحوكمة الرشيدة:** يهدف إلى تعزيز الشفافية، والحد من الفساد، ومراعاة مصالح مختلف الأطراف، وضمان توزيع واضح للمسؤوليات، وتحقيق العدالة في إدارة الشأن العام <sup>(٢)</sup>. فإن الفهم الشامل والفعال للإصلاح المؤسسي يستلزم الجمع بين هذه المداخل الثلاثة، بوصفها أطراً متكاملة توفر رؤية مركبة للإصلاح داخل المؤسسات.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن العلاقة بين الاحتجاجات وبين الإصلاح السياسي والمؤسسي علاقة وثيقة وتكاملية؛ إذ تمثل الاحتجاجات أداة تعبّر عن الإرادة الشعبية في المطالبة بالتغيير، بينما يشكل الإصلاح السياسي والمؤسسي المسار العملي لترجمة تلك المطالب إلى سياسات وإجراءات قابلة للتنفيذ.

## II. المبحث الثاني

### الاحتجاجات في العراق عام ٢٠١٩: دراسة وتحليل السياسات الإصلاحية

يتناول هذا المبحث احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق من مطلبيين رئيسيين: أسباب اندلاعها وتقييم السياسات الإصلاحية التي تلتها. وقد سبقتها موجات احتجاجية متكررة بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الاحتلال ونظام المحاصصة وتدهور الخدمات، رغم كفالة الدستور لحق التظاهر السلمي. تصاعدت هذه الحركات منذ ٢٠١١ احتجاجاً على الفساد وسوء الإدارة، وتعرّضت غالباً للقمع والعنف من قبل السلطات والجماعات المسلحة. وفي ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية وارتفاع البطالة وتردي مستوى المعيشة، اندلعت في أكتوبر ٢٠١٩ مظاهرات واسعة، مثلت تعبيراً عن غضب شعبي تراكم على مدى أكثر من خمسة عشر عاماً من الفشل الإداري والإهمال الحكومي <sup>(٣)</sup>.

(١) د. دولوفان أسعد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٨.

(٢) للاطلاع على تفاصيل حول المداخل الثلاثة لفهم الإصلاح المؤسسي، راجع: بلغانو، سمية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢-٢٤.

(٣) زهير خضير عباس و لمى عباس مراد ، "الانتخابات النيابية المبكرة في العراق بين مطالب المشروعة للاحتجاجات وتحديات الراهنة"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، بابل، المجلد (٢٩) العدد (٩)، (٢٠٢١): ص ٢٦٧.

## II. أ. المطلب الأول

### أسباب احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق

نشأت احتجاجات عام ٢٠١٩ في العراق نتيجة تراكم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، ويمكن بيان أسبابها المختلفة على النحو الآتي:

أولاً: الأسباب السياسية، تعود الأسباب السياسية لاحتجاجات عام ٢٠١٩:

١. المحاصصة الطائفية: منذ عام ٢٠٠٣، برز مبدأ التوافق والمحاصصة في توزيع السلطات، وهو ترتيب غير منصوص عليه صراحة في الدستور لكنه تحول إلى واقع سياسي حاكم<sup>(١)</sup>. يقوم هذا النظام على ضمان تمثيل نسبي للطوائف والقوميات في الحكومة من خلال إسناد المناصب الرئيسية على أسس مذهبية وقومية، ما أفضى إلى هيمنة الأحزاب والكتل السياسية على مفاصل الدولة، وولادة تشريعات وممارسات لا تتسجم مع روح الدستور العراقي. وأسهم ذلك في تعميق الانقسامات المجتمعية وإضعاف الهوية الوطنية لحساب الولاءات الفرعية الطائفية والعشائرية<sup>(٢)</sup>.

٢. فقدان الثقة بين الحكومة والشعب: أدى تمتع كبار المسؤولين بصلاحيات واسعة، مع ضعف المساءلة القانونية وغياب الشفافية، إلى اتساع فجوة الثقة بين الشعب والسلطة. تكررت الوعود الحكومية بالإصلاح دون أي إنجاز ملموس<sup>(٣)</sup>.

٣. انتشار الفساد: يُعد الفساد أحد أبرز العوامل التي أشعلت احتجاجات تشرين. فقد انتشر الفساد أفقياً وعمودياً في مختلف قطاعات الدولة، رغم ثراء العراق بالموارد الطبيعية. أدى هذا الواقع إلى شعور المواطنين بأن سوء أوضاعهم المعيشية سببه مباشرة النخب السياسية التي لم تُبذل أي رغبة حقيقية في تحسين حياتهم. كما ساهم انعدام المساواة بين النخبة الحاكمة وبقية الشعب في تغذية مشاعر الغضب والدفع نحو الاحتجاجات الواسعة<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية، يمكن تلخيص أبرز الأسباب الاقتصادية فيما يلي:

١. تدهور الاقتصاد العراقي: يعد العراق من أغنى دول العالم بالنفط، إذ يحتل مرتبة متقدمة في احتياطيهِ وإنتاجهِ داخل منظمة أوبك، ويُصدّر نحو ٤ ملايين برميل يومياً، إلا أن هذه العوائد لم تنعكس على تحسين البنى التحتية أو خفض معدلات الفقر، التي تخطت ٢٢%، في حين تجاوزت البطالة ٤٠% ولا سيما بين خريجي الجامعات<sup>(٥)</sup>. يعاني الاقتصاد العراقي من

(١) عماد وكاع عجيل، "المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة في الاسباب والتحديات"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، المجلد (٣)، العدد (٩)، (٢٠١٦): ص ١٢٥.

(٢) هاشم الهاشمي، "عرف المحاصصة في العراق يؤدي الى فساد مكشوف، جريدة الشرق الأوسط"، لندن، العدد (١٥٦٠)، (٢٠٢٠).

(٣) نسرين فالح حسن، "تظاهرات تشرين ٢٠١٩ في العراق: قراءة تحليلية للجوانب السياسية والاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، مجلة علمية محكمة، مجلد (٢) العدد (٤)، ابريل، (٢٠٢١): ص ٤١٨.

(٤) سري حسين خضر، "اسباب حراك تشرين ٢٠١٩ في العراق"، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، (٢٠٢١): ص ٢٤٣-٢٤٢.

(٥) مركز جريدة للدراسات، الاحتجاجات الشعبية في العراق، نداعيات القريبة والبعيدة، ٢٠١٩، ص ٣، تاريخ الزيارة ٩-٨-٢٠٢٥، المتاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/640>

الطابع الريعي حيث تهيمن الأنشطة التجارية والخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة. كما ظلّ الحديث عن تنويع الاقتصاد بعد عام ٢٠٠٣ مجرد شعارات لم تُترجم إلى إجراءات واقعية<sup>(١)</sup>.

٢. **ارتفاع معدلات الفقر:** ضعف السياسات الاقتصادية في العراق ساهم في تفاقم الأوضاع من خلال تدني الرواتب قياساً بارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار الفساد في الجهاز الإداري، ما أدى إلى اتساع دائرة الفقر وخلق بيئة اجتماعية ناقمة كانت فيها الشرائح الفقيرة والعاطلون عن العمل من أبرز القوى المحركة للاحتجاجات<sup>(٢)</sup>.

٣. **ضعف المشاريع الخدمية:** تعد أزمة الخدمات من أبرز العوامل الاقتصادية المحفزة للاحتجاج، إذ شهد العراقيون تدهوراً حاداً في الخدمات الأساسية، ولا سيما الكهرباء التي استنزفت عشرات المليارات من الدولارات دون تحسن ملموس مع استمرار الانقطاع لساعات طويلة صيفاً، إلى جانب تفاقم أزمة مياه الشرب في محافظات الوسط والجنوب بسبب تراجع مناسيب دجلة والفرات وتدهور المخزون المائي<sup>(٣)</sup>.

٤. **القطاع الصحي والتعليمي:** بقيت هذه القطاعات متدهورة رغم تخصيص مليارات الدولارات، مما زاد من شعور المواطنين بالخذلان والإهمال<sup>(٤)</sup>.

رغم تشابه دوافع احتجاجات تشرين ٢٠١٩ مع الاحتجاجات السابقة، فقد تميّزت بعدة سمات نوعية، أبرزها: غياب القيادة المركزية وطغيان الطابع العفوي مع بروز قادة ميدانيين محليين، وقيام الشباب (٢٠-٣٠ عاماً) بدور القوة الاجتماعية الرئيسة بما أضفاه حضورهم من ديناميكية واتساع في المشاركة، إلى جانب صعود نزعة وطنية جامعة تجاوزت الحدود الطائفية والعرقية لصالح خطاب يركّز على "الوطن" ويعزّز الانتماء للعراق فوق الولاءات الفرعية<sup>(٥)</sup>.

## II. ب. المطلب الثاني

### تقييم السياسات الإصلاحية بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق

سنحاول في هذا المطلب تناول أبرز الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي تلت تلك الاحتجاجات والتحديات الرئيسة التي أعاققت تنفيذها:

أولاً: الإصلاحات السياسية والمؤسساتية بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩.

(١) عبد الجبار احمد عبد الله وكاظم علي مهدي ، " اثر الدولة الريعية على خيار الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ "، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد ، العدد (٥٠) ، (٢٠١٥): ص ٦٥.

(٢) نسرين فالح ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢١.

(٣) سري حسين خضر ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(٤) عادل عبدالزهرة شبيب ، التعليم في العراق الي اين وهل هو بحاجة الي اصلاح وتغيير، تاريخ الزيارة ٨-٩-٢٠٢٥، المتاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=673909>

(٥) فارس خطاب ، التظاهرات العراقية ومستقبل نظام السياسي ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٩، تاريخ الزيارة ٨-٩-٢٠٢٥، المتاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/profile/1110>

١. دفعت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ القوى السياسية إلى إقرار قانون انتخابي جديد لاستيعاب الغضب الشعبي، فصدر قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ الذي استبدل نظام الدائرة الواحدة بنظام الدوائر المتعددة، بهدف توسيع فرص الأحزاب الصغيرة والمستقلين وتمكين الناخبين من اختيار ممثليهم بصورة أكثر مباشرة<sup>(١)</sup>.
٢. تحت تأثير احتجاجات تشرين ٢٠١٩ قدّم رئيس الوزراء عادل عبد المهدي استقالته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، في سابقة في تاريخ النظام السياسي العراقي الحديث، ثم توالى محاولات غير ناجحة لتشكيل حكومة جديدة بتكليف محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي قبل أن تنتهي بتكليف مصطفى الكاظمي الذي شكّل حكومته في أيار/مايو ٢٠٢٠، كما تمّ تحديد موعد لانتخابات مبكرة أجريت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ استجابة لمطالب المحتجين بتجديد الشرعية السياسية<sup>(٢)</sup>.
٣. تم حل مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واستبداله بمجلس جديد من القضاة المستقلين بدعم من الأمم المتحدة، بهدف استعادة الثقة بالعملية الانتخابية<sup>(٣)</sup>.
٤. أطلقت حكومة مصطفى الكاظمي مبادرات لمكافحة الفساد، شملت تشكيل لجان تحقيق خاصة وإحالة بعض المسؤولين إلى القضاء والإعلان عن خطط لاستعادة الأموال المنهوبة، إلا أن ضعف الإرادة السياسية واستمرار نفوذ شبكات الفساد داخل مؤسسات الدولة حدا من فاعلية هذه الجهود وجعل أثرها محدوداً قياساً بحجم المشكلة<sup>(٤)</sup>.
٥. شهدت مرحلة ما بعد احتجاجات تشرين محاولات لتعزيز استقلال القضاء ودعمه مالياً وفنياً، غير أن أثرها ظل محدوداً بفعل ضعف الفصل بين السلطات، واستمرار التدخلات السياسية، وشيوع الإفلات من العقاب<sup>(٥)</sup>.
٦. شهدت مرحلة ما بعد احتجاجات تشرين تصاعد الدعوات لإصلاح الأجهزة الأمنية التي استخدمت العنف ضد المحتجين، من خلال بناء جيش مهني وطني مستقل، وحصر السلاح بيد الدولة، وإبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات السياسية، غير أن الانقسامات السياسية أعاقَت

(١) زهير خضير عباس و لمي عباس محمد ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.

(٢) ايمن احمد محمد الشمري ، "اثر الحراك الاجتماعي العام على المجال السياسي العراقي بعد تظاهرات تشرين ٢٠١٩"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مجلة القانون والسياسة ، جامعة بغداد، بغداد، العدد (١١)، (٢٠٢١): ص ٣٧٤.

(٣) عبدالناصر المهدي، "مطالب الحراك تشرين في العراق... الدوافع والخصائص"، بحث مقدم الى منتدى الفكر الحضاري في اسطنبول ، المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث، تاريخ الزيارة: ٨-٨-٢٠٢٥ ، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.nasr-i.net/> المقالات/حراك-تشرين-في-العراق-الدوافع-والخصائص

(٤) خالد حميد عيسى، "مجالات الإصلاح السياسي في العراق"، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، بغداد ، العدد (٥٩) ، (٢٠٢٤): ص ٤٦٢.

(٥) المصدر والصفحة نفسها.

تحقيق تقدم ملموس حتى ٢٠٢٢، قبل أن تُظهر حكومة محمد شياع السوداني اهتمامًا أكبر بالملف الأمني عبر إطلاق استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني في آذار ٢٠٢٤<sup>(١)</sup>.

مثّلت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ نقطة تحوّل في المشهد السياسي العراقي، إذ دفعت نحو تبني إصلاحات تمثّلت في تعديل قانون الانتخابات، وتغيير الحكومة، وإعادة تشكيل مفوضية الانتخابات، وإطلاق حملات لمكافحة الفساد، غير أن معظم هذه الخطوات ظلّ شكليًا أو غير مكتمل بفعل ضعف الإرادة السياسية واستمرار نفوذ القوى التقليدية وغياب آليات فاعلة للمحاسبة، مما أبقى المطالب الجوهرية للحراك، كإقامة دولة مدنية عادلة وإنهاء الفساد وحصر السلاح بيد الدولة، قائمة حتى اليوم ويكشف عن عمق الأزمة البنيوية للنظام السياسي.

**ثانيًا: تحديات الإصلاحات السياسية والمؤسساتية في العراق بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩**  
رغم مرور عدة سنوات على احتجاجات تشرين ٢٠١٩ واستمرار المطالبة بإصلاحات سياسية ومؤسسية جذرية، ما تزال العملية السياسية في العراق تصطدم بعقبات بنيوية معقدة تعرقل تحقيق تلك الإصلاحات، وتتجلى هذه التحديات في أبعاد سياسية وإدارية وأمنية واقتصادية، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي تزيد المشهد تعقيداً وتمهّد لعرض أبرز هذه التحديات:

١. يعاني العراق من انقسامات سياسية عميقة ذات طابع طائفي وعرقي تفاقمت بفعل التدخلات الخارجية وارث النظام السابق، ما أدى إلى أزمات متكررة وصعوبة في إنتاج حكومات مستقرة، كما أن استمرار نظام المحاصصة بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩ أضعف مؤسسات الدولة وقيدّ توظيف الكفاءات وأعاق تشكيل حكومات مستقلة قادرة على إنجاز إصلاحات حقيقية<sup>(٢)</sup>.

٢. يشكّل الفساد الإداري والمالي تحديًا رئيسًا أمام الإصلاح في العراق، إذ تستنزف شبكات الفساد موارد الدولة وتُضعف ثقة المواطنين بالإجراءات الحكومية، بينما تعاني المؤسسات الرقابية والقضائية من ضعف الاستقلالية وتغلغل النفوذ السياسي، ما يجعل جهود مكافحة الفساد في كثير من الأحيان ذات طابع شكلي وغير فعّال<sup>(٣)</sup>.

٣. لا تزال جماعات مسلحة ومليشيات تعمل خارج سيطرة الدولة، بعضها ذو ارتباطات بأجندات خارجية، مما يقوّض سلطة الدولة ويعرقل بناء منظومة أمنية وطنية

(١) عماد مؤيد جاسم المرسومي ، "اصلاح القطاع الامني في العراق التجارب السابقة ومتطلبات الواقع الراهن"، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، قسم الدراسات الامنية والعسكرية ، ٢٠٢٤ ، ص٦. تاريخ الزيارة: ٨-٩-٢٠٢٥ ، المتاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.bayancenter.org/2024/10/12520/>

(٢) ناجي الغزي، "النظام السياسي في العراق: التحديات والفرص في بيئة إقليمية ودولية مضطربة"، مقالة منشورة بتاريخ الاثنين - ٢٨ يوليو ٢٠٢٥ ، تاريخ الزيارة ٨-٨-٢٠٢٥ ، المتاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://clay-board.com/archives/192415>

(٣) جبار حردان سلمان، "تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٨: دراسة تحليلية"، مجلة دراسات الدولية ، جامعة بغداد/ بغداد، العدد (٩٢) ، (٢٠٢٣): ص٣٩٢.



مستقلة، ويُبقى التهديد قائماً للاستقرار السياسي والإصلاح الديمقراطي عبر اللجوء إلى العنف بدل الحلول السياسية، بما يعمّق أزمة الثقة بين المواطن والدولة<sup>(١)</sup>.

٤. يتطلب الإصلاح إرادة سياسية حقيقية، لكن غالبية القوى النافذة ترى فيه تهديداً لمصالحها فتقاومه أو تفرغه من مضمونه، ومع غياب رؤية إستراتيجية والاكتفاء بإجراءات جزئية تفاقمت الأزمات وتراجعت ثقة الشارع بالعملية السياسية<sup>(٢)</sup>.

٥. اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بما يقارب ٩٠% من إيراداته، ما يجعله هشاً أمام تقلبات أسعار الطاقة ويحدّ من قدرة الدولة على تمويل التنمية والإصلاح، فيما يساهم ارتفاع البطالة والفقر وغياب العدالة الاقتصادية في تعميق الإحباط الشعبي وزيادة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي<sup>(٣)</sup>.

٦. يمثل التنافس بين القوى الإقليمية والدولية – كإيران والولايات المتحدة والسعودية وتركيا – عاملاً رئيسياً في تعقيد مسار الإصلاح في العراق. هذه التدخلات جعلت العراق ساحة صراع نفوذ، وهو ما أدى إلى اضعاف فرص التوافق الوطني<sup>(٤)</sup>.

تبرز تحديات إضافية مثل غياب العدالة والمساءلة وضعف تمثيل الشارع وقيود المجتمع المدني، ما يعمّق أزمة الثقة بالنظام ويجعل تحقيق إصلاح حقيقي بعد تشرين ٢٠١٩ مرهوناً بإنهاء المحاصصة، وتعزيز استقلال القضاء، ومحاسبة الفاسدين، وتوفير إرادة سياسية جادة، وإشراك المجتمع المدني والحراك السلمي كشريك في الإصلاح.

### الخاتمة

في نهاية هذا البحث المعنون بـ "تقييم الإصلاحات السياسية والمؤسسية في العراق بعد احتجاجات تشرين ٢٠١٩" يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

١. تُعدّ احتجاجات تشرين/أكتوبر ٢٠١٩ نقطة تحوّل بارزة في المسار السياسي العراقي، إذ نجحت في ممارسة ضغط حقيقي على الطبقة الحاكمة والنخبة السياسية، ودفعها إلى إقرار جملة من الإصلاحات على مستوى نظام الحكم.

٢. استجابت السلطات السياسية لمطالب الشارع من خلال عدد من الإجراءات، أبرزها استقالة الحكومة، وتعديل قانون الانتخابات، وإنشاء مفوضية انتخابية جديدة، غير أنّ هذه الإصلاحات ظلت أقل من المستوى المطلوب، ولم تُحدث تأثيراً جوهرياً في البنية المؤسسية للنظام السياسي.

٣. يبيّن تقييم التجربة أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى النخب المتنّفة، وهيمنة الأحزاب والقوى الحزبية، وضعف المؤسسات الرقابية والقضائية، تمثّل جميعها عقبات رئيسة أمام إنجاز إصلاحات عميقة وإحداث تغييرات جوهريّة في بنية الحكم في العراق.

(١) ناجي الغزي، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جبار حردان سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٣.

(٤) رائد حامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق: خلفياته ومستقبله، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٣، تاريخ الزيارة: ٩-٨-٢٠٢٥، المتاح على الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://eipss%E2%80%9191eg.org/author/%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%E2%80%9191%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%85%D8%AF>

٤. إنَّ الحلَّ الجوهري لأزمة الإصلاح يتطلب اتباع نهج شامل لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس الكفاءة، والعدالة، والمساءلة، بعيداً عن تدخلات الأحزاب السياسية والضغط الخارجية، إلى جانب تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وتمكين المواطنين العراقيين من أداء دورهم كمراقبين فاعلين في العملية السياسية.

٥. في ضوء ما تقدّم، فإنَّ نجاح أي مسارٍ إصلاحي مستقبلي في العراق يبقى مشروطاً بتوفير بيئة سياسية مستقرة، وقيادة إصلاحية سياسية فاعلة تحظى بدعم مجتمعي، مع توافر دعم دولي يحترم سيادة العراق، وبموازاة ذلك تعزيز الدولة من خلال ترسيخ عمل المؤسسات، وتكريس مبدأ سيادة القانون.

### قائمة المصادر

#### أولاً/ المصادر العربية

##### أولاً: الكتب:

١. إسراء جمال رشاد عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي-دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، نابس-فلسطين: كلية الدراسات العليا-جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٧.
٢. سيسيل بيشو و أوليفيه فيليول و ليليان ماتيو، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة: عمر الشافعي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ط١، ٢٠١٧.
٣. صموئيل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سميرة فلو عبود، بيروت-لبنان: دار الساقى، ط١، ١٩٩٣.

##### ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١. ستار شدهان شياع الزهيري، "الإصلاحات السياسية والإقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥.

##### ثالثاً: الدراسات والمقالات الأكاديمية:

٢. ايمن احمد محمد الشمري ، "اثر الحراك الاجتماعي العام على المجال السياسي العراقي بعد تظاهرات تشرين ٢٠١٩"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مجلة القانون والسياسة ، جامعة بغداد، بغداد، العدد(١١)، (٢٠٢١) .
٣. جبار حردان سلمان " تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٨ :دراسة تحليلية"، مجلة دراسات الدولية ، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٩٢) ، (٢٠٢٣).

٤. حمزة خليفة و سمير باره، "الحركات الاحتجاجية ولأثرها على تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر- تونس-البحرين)"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد (١٣) ، العدد (٢) ، (٢٠٢٢)*.
٥. خالد صلاح حنفي محمود، "السلوك الاحتجاجي لطلبة الجامعات العربية: دراسة نقدية"، *مجلة العلوم التربوية، القاهرة، الجزء الأول، العدد (٤) ، (٢٠٢١)*.
٦. خالد حميد عيسى، "مجالات الإصلاح السياسي في العراق"، *مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٥٩) ، (٢٠٢٤)*.
٧. دولوفان أسعد وآخرون، "دور سياسات الإصلاح المؤسسي وريادة الأعمال"، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، الكوفة، المجلد (٢١)، العدد (١)، (٢٠٢٥)*.
٨. رشيد عمارة ياس، م. مصطفى عثمان أحمد، "الإصلاح السياسي المنشود: دراسة نظرية"، *المجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (٥٥) ، (٢٠٢٣)*.
٩. زهير خضير عباس و لمى عباس مراد ، "الانتخابات النيابية المبكرة في العراق بين مطالب المشروعة للاحتجاجات وتحديات الراهنة"، *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، بابل ، المجلد (٢٩) العدد (٩) ، (٢٠٢١)*.
١٠. سري حسين خضر ، "اسباب حراك تشرين ٢٠١٩ في العراق"، *بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، تكريت، (٢٠٢١): ص ٢٣٢*.
١١. عماد وكاع عجيل ، "المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ : دراسة في الاسباب والتحديات"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت، تكريت، المجلد ٣ ، العدد ٩ ، (٢٠١٦)*.
١٢. عبد الجبار احمد عبدالله وكاظم علي مهدي ، "اثر الدولة الريعية على خيار الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد ، العدد (٥٠) ، (٢٠١٥)*.
١٣. فرانثيسكا بوليتا وجيمس م. جاسبر، "الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية"، *ترجمة: ثائر ديب، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة- قطر، المجلد (٩) ، العدد (٣٣) ، (٢٠٢٠)*.
١٤. محمد تركي بني سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"، *مجلة المنارة، جامعة آل البيت، عمان-الأردن، المجلد (١٣)، العدد (٥) ، (٢٠٠٧)*.
١٥. محمد بوكماش، "الإصلاح السياسي: دراسة في المفهوم والغايات"، *مجلة فيفيري، جامعة عباس لغرور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، خنشلة، الجزائر، العدد (١) ، (٢٠١٤)*.

١٧. هاشم الهاشمي ، "عرف المحاصصة في العراق يؤدي الى فساد مكشوف"، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد (١٥٦٠) ، (٢٠٢٠).

العراق: التحديات والفرص في بيئة إقليمية ودولية مضطربة، مقالة منشورة لاثنتين - ٢٨

يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الزيارة ٨-٨-٢٠٢٥، المتاح على الرابط الإلكتروني الآتي:-  
<https://clay-board.com/archives/192415>

#### خامساً: المصادر الانكليزية

1. World Bank, Reforming Public Institutions and Strengthening Governance: A World Bank Strategy (Washington, DC: World Bank, 2000).
2. United Nations Development Programmer (UNDP), Public Administration Reform: Practice Note (New York: UNDP, 2004).